الأمم المتحدة S/2020/277

مجلس الأمن

Distr.: General
6 April 2020
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم لاسترعاء انتباهكم إلى الأعمال الخطرة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدد سلام وأمن فنزويلا، وكذلك المنطقة بأسرها، حيث أعلنت في 1 نيسان/أبريل 2020 عن نشر سفن حربية في مياه غرب البحر الكاريبي على مقربة من السواحل الفنزويلية، في عمل جديد يدخل في إطار خطط الاعتداء العسكري على بلدي.

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تظهر لامسؤولية خطيرة إزاء سكانها وبقية العالم من خلال تحويل الانتباه عن كارثتها الإنسانية بسبب كوفيد-19 واستغلال هذه اللحظة من الاضطراب العالمي، الناجم عن أكبر جائحة تقع في المائة سنة الأخيرة، لفرض طموحاتها الجيوسياسية وفتح جبهة نزاع جديدة من خلال فرض حصار بحري على بلدي، والقيام بوحشية بإسكات صرخة جميع شعوب العالم من أجل تكريس جهود المجتمع الدولي لمكافحة عدونا المشترك، كوفيد-19[(1)].

وفي 1 نيسان/أبريل 2020، وفي إطار المؤتمر الصحفي اليومي للبيت الأبيض بشأن كوفيد-19[(2)]، أعلنت الحكومة الأمريكية عن عملية عدائية تشرف عليها القيادة الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية في المياه القريبة من السواحل الفنزويلية في غرب البحر الكاريبي، مع الأثر العملي المتمثل في فرض حصار بحري سيكون له، دون شك، عواقب كارثية، وخاصة الآن، حيث يكرس بلدي كل قدرات الدولة لحماية سكانه في سياق هذه الجائحة الرهيبة.

وعلى الرغم من أن تبرير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أمام الرأي العام الدولي هو مضاعفة قدرتها على مكافحة المخدرات في النصف الغربي من الكرة الأرضية، فإن تصريحات وزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر، ضد الرئيس نيكولاس مادورو في لحظة القيام بالإعلان تكشف عن نواياها الحقيقية: القيام بعمل من أعمال الإكراه السياسي والعسكري ضد شعب فنزويلا وحكومتها، وتجاوز حدود سيادتنا وأراضينا الوطنية.

(1) http://mppre.gob.ve/en/comunicado/bolivarian-government-repudiates-threats-by-donald-trump/.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=eRKRE7OglD8.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي مؤتمر صحفي، زعم الوزير إسبر أنه: "لا يزال الشعب الفنزويلي يعاني معاناة شديدة بسبب سيطرة مادورو الإجرامية على البلد، ويستغل تجار المخدرات هذا الخروج عن القانون"[3]. وبالمثل، أعلن الرئيس دونالد ترامب أنه "(...) يجب ألا ندع عصابات المخدرات تستغل الجائحة لتهديد حياة الأمريكيين"[4]. ويشكل هذا الادعاء حجة شنيعة في الوقت الذي يوجد هناك، كما لم يحدث من قبل في التاريخ، عمليات حظر على الحركة الجوية والبرية، وعمليات إغلاق للحدود، والحجر الصحي في بلدان بأكملها. وهذا النوع من الخطابات الانتهازية لا مصداقية له، وفيه سخرية من ذكاء البشرية جمعاء.

ومن اللافت للنظر أن تعزيز الوجود العسكري الأمريكي يحدث في منطقة يقل فيها الاتجار بالمخدرات، وفقاً للتقرير العالمي عن المخدرات لعام 2019[5] الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو ما يتسق مع الأرقام التي نشرتها الحكومة الأمريكية[6] في قواعد بياناتها[7]، والتي تشير (بنسبة تفوق 80 في المائة) إلى أن أكبر حجم من الاتجار بالمخدرات يحدث من ساحل المحيط الهادئ، من كولومبيا إلى غواتيمالا، ثم العبور نحو الولايات المتحدة الأمريكية؛ وليس عبر غرب البحر الكاريبي، بالقرب من السواحل الفنزويلية، حيث أنشأت الحكومة الأمريكية وجودها البحري[8] (انظر المرفق).

وما فتئت حكومة بلدي تقوم بطريقة مسؤولة بواجباتها الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، حيث جعلت من تعزيز آليات التعاون المتعدد الأطراف عنصرا ذا أولوية في سياستنا العامة. وتعكس الأرقام التي نشرتها الأمم المتحدة انخفاض الاتجار بالمخدرات عن طريق فنزويلا وتبين الجهود الكبيرة المبذولة لتدمير المحاصيل غير المشروعة ووقف وضبط شحنات المخدرات. ولهذا السبب، ندين نية استخدام مكافحة المخدرات، بالنظر إلى أهميتها، لغرض تبرير عملية عسكرية ضد بلدي تشن لأسباب ظاهرة زائفة.

وفي الرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن في 6 آب/أغسطس 2019 (S/2019/641) و 20 أيلول/سبتمبر 2019 (S/2019/765)، نددنا مبكرا بنوايا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرض حصار بحري على جمهورية فنزويلا البوليفارية، وناشدنا هذا المجلس ممارسة اختصاصاته طالبين منه اتخاذ إجراءات ترمي إلى تجنب زيادة في التوترات الإقليمية الناتجة عن التهديدات الداعية إلى الحرب للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفقا لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، لم نشهد حتى الآن أي إجراء من جانب مجلس الأمن، الذي نعتقد أنه شجع السلوك العدواني للولايات المتحدة الأمريكية.

وأُعلنت عمليات 1 نيسان/أبريل 2020 بعد يوم واحد من نشر وزارة الخارجية الأمريكية لـ "إطار للتحول الديمقراطي لفنزويلا"[9]، وهو وثيقة ترمي إلى تعويض دستورنا الوطني[10] كأمر يجب أن يقبله

(3) https://twitter.com/MaihenH/status/1245488242104901636?s=20.

(4) https://twitter.com/Southcom/status/1245482173248999424?s=20.

(5) https://wdr.unodc.org/wdr2019/.

(6) https://www.dea.gov/sites/default/files/2018-07/DIR-040-17_2017-NDTA.pdf.

(7) https://ndews.umd.edu/sites/ndews.umd.edu/files/dea-colombian-cocaine-production_expansion-contributes-to-rise-in-us-supply2.pdf.

(8) https://twitter.com/EsperDoD/status/1245478372546883587?s=20.

(9) https://translations.state.gov/2020/03/31/marco-para-la-transicion-democratica-de-venezuela/.

(10) http://mppre.gob.ve/comunicado/gobierno-bolivariano-reitera-venezuela-pais-libre-soberano/.

الشعب ومؤسسات الدولة الفنزويلية من أجل تجنب استخدام القوة من جانب الجيش الأمريكي. ويتعارض كل هذا مع المادة 2-4 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على ما يلي:

يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وسيستنفذ بلدي، تمشيا مع تقاليده السلمية، جميع وسائل الحوار وتسوية المنازعات؛ لكنه يحتفظ بالحق في التصرف وفقا لأحكام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، دفاعا عن حقه في الدفاع عن النفس، في حالة وقوع عدوان من الحكومة الأمريكية أو الحكومات المتحالفة معها.

ويشمل مسار العمل التدريجي هذا المكون من التهديدات وعمليات الابتزاز أيضا العمليات العسكرية السرية، مثل العمليات التي أدانها الرئيس نيكولاس مادورو في رسالته الموجهة في 29 آذار/مارس 2020 إلى جميع رؤساء دول وحكومات العالم[11]، والتي أدان فيها كيف أنه، انطلاقا من الأراضي الكولومبية، وتحت رعاية حكومتي كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية، تم التخطيط لجماعة من المرتزقة والأفراد شبه العسكريين وتدريبها وتمويلُها وتسليحها من أجل تنفيذ أعمال إرهابية في بلدي في الأسبوع الأخير من آذار/مارس والتشجيع على تغيير الحكومة بقوة السلاح[12].

وإن حجز ترسانة حربية كانت ستستخدم في فنزويلا من قبل هذه الجماعات الإرهابية المدربة في كولومبيا، وكانت ستدخل عبر منطقة لا غواخيرا الحدودية أكده علنا قائد العملية بنفسه. ففي 26 آذار/مارس، أعلن كليبر ألكالا كوردونيس، الجنرال المتقاعد في القوات المسلحة الوطنية البوليفارية – وهو هارب من العدالة الفنزويلية – نفسه قائدا لخطة إرهابية من "العمليات الدقيقة" التي سترمي إلى اغتيال الرئيس نيكولاس مادورو ومسؤولين كبار آخرين في الجمهورية، بأسلحة تم شراؤها من عملاء أمريكيين وبحماية من الحكومة الكولومبية[13].

وفي مناسبات متعددة، أدانت حكومة بلدي علنا، موجهة الخطاب على وجه الخصوص إلى سلطات الحكومة الكولومبية، المؤامرات التي تحاك في أراضيها. وحتى الآن، لم يرد أي رد إيجابي من أجل تفكيك مراكز التدريب – التي قدمنا معلومات محددة بشأن مواقعها – أو مصادرة الأسلحة أو إلقاء القبض على المسؤولين عن ذلك. وتثبت هذه الحقائق أن الحكومة الكولومبية تنتهك أحكام قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، بالسماح بتهيئة جميع الظروف– في أراضيها– المؤدية إلى التخطيط وتمويل وتدريب هذه الجماعات المصممة على ارتكاب أعمال إرهابية في بلدي، مع رفض كولومبيا تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية أو الإجراءات الجنائية المتصلة بتمويل أو دعم تنظيم أعمال إرهابية، حتى عندما كانت فنزويلا دائما ولا تزال على استعداد للتعاون بأكبر شكل ممكن بشأن هذه المسألة الهامة، على أساس المساعدة القانونية المتبادلة ومبدأ التسليم أو المحاكمة.

(11) http://mppre.gob.ve/2020/03/30/carta-presidente-nicolas-maduro-a-lideres-mundo/.

(12) http://mppre.gob.ve/2020/03/26/vicepresidente-jorge-rodriguez-evidencias-de-plan-terrorista-involucran-a-juan-guaido/.

(13) https://www.youtube.com/watch?v=zHe-BQTfaLI&feature=youtu.be.

وبالمثل، تعمل الحكومتان الكولومبية والأمريكية معاً لارتكاب عدوان ضد فنزويلا. وهذا السلوك غير المسؤول فيما يتعلق بأحكام القانون الدولي يشكل في حد ذاته انتهاكا صارخا للمادة 1-1 من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما لو أن ذلك لم يكن كافياً، عندما تم الكشف عن هذه الخطط للرأي العام في 26 آذار/مارس 2020، قامت الحكومة الأمريكية، من خلال وزارة العدل التابعة لها، بانتهاك علني للمادة 2-7 من الميثاق، عندما زعمت فرض نظامها القضائي الوطني على بلد ذي سيادة مثل فنزويلا. وفي ذلك اليوم، اتهم النائب العام الأمريكي الرئيس نيكولاس مادورو موروس بأنه تاجر مخدرات وعرض مكافأة قدرها 15 مليون دولار أمريكي لمن يساهمون في القبض عليه[14].

إن هذا الاتهام الشائن ليس أكثر من الصيغة العنصرية والمهينة التي ما فتئت تطبقها الحكومة الأمريكية على شعوب أمريكا اللاتينية لأكثر من قرن من الممارسة الاستعمارية الاستعلائية، من أجل تبرير تدخلاتها العسكرية العديدة في جميع أنحاء القارة. وإخضاع النظام القانوني الدولي للقوانين الوطنية لدولة معينة أمر غير مقبول، لأنه ينتهك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المنصوص عليه في المادة 2-1 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن قبول انتهاك الحكومة الأمريكية أن يؤدي إلى إخضاع النظام القانوني الدولي لنظامها القانوني الوطني.

وبهذه الطريقة، وفي انتهاك لجميع مبادئ القانون الدولي، تزعم حكومة الولايات المتحدة أنها تمتلك الصلاحية غير الموجودة والانفرادية والانتقائية والمتجاوزة لنطاق ولايتها الوطنية المتمثلة في "الملاحقة القضائية" لرئيس دولة ذات سيادة أثناء فترة ولايته – ويتمتع بالحصانة بحكم منصبه والقانون الدولي – دون دعم من أي قانون أو سلطة للقيام بذلك. وفنزويلا بلد مستقل يستمد قوانينه ونظامه لإقامة العدل من سيادة شعبه وليس من سلطات أجنبية ذات طموحات إمبريالية تسعى إلى ممارسة ولاية استعمارية[15].

ويشكل هذا الإجراء، في ضوء الميل المتقلب للحكومة الأمريكية إلى التصرف خلافا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تهديدا صريحا للسلامة المعنوية والبدنية والنفسية لكبار ممثلي بلدي، من خلال الإكراه السياسي والقضائي والعسكري، من قوة تعتزم تطبيق ولايتها الوطنية خارج إقليمها. ويحدث كل هذا في خضم جائحة عالمية كارثية. إنها انتهازية وضيعة ووحشية تعرض للخطر السلام والأمن في المنطقة.

ويلاحظ بلدي بقلق أنه في ظل هذه الظروف الاستثنائية المتمثلة في الصعوبات الصحية المتعلقة بكوفيد-19 التي تؤثر على عمل مجلس الأمن، تستغل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتصرف كدولة خارجة عن القانون، هذه الفرصة للمضي قدما في خططها للعدوان العسكري.

وفي رسائل سابقة، وفي ظل ظروف أقل إلحاحا، طلبنا من مجلس الأمن استخدام الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة لبدء تحقيق في هذا الوضع، لأننا نعتبر أنه "من شأنه أن يعرِّض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين". وللأسف، وعلى الرغم من جهودنا، لم نشهد استجابة فعالة من المجلس، كما أن سياق الأمن واحترام القانون الدولي قد تدهور.

(14) http://www.justice.gov/opa/video/attorney-general-barr-and-doj-officials-announce-significant-law-enforcement-actions.

(15) http://mppre.gob.ve/comunicado/venezuela-denuncia-arremetida-eeuu-falsas-vulgares-acusaciones/.

وبناء على ذلك، يطلب بلدي من مجلس الأمن اتخاذ إجراء قاطع، يعلن فيه أن السياسة الداعية إلى الحرب التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا ضد فنزويلا تشكل تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين. كما نطلب أن يتم، وفقا للصلاحيات الممنوحة لهذا المجلس بموجب المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، حث الحكومتين المذكورتين على وقف سياستهما العدوانية ضد بلدي، من أجل منع تصعيد التوترات في المنطقة. وكل ما سبق نقوم به ونحن نضم صوتنا إلى النداء الذي وجهه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في 23 آذار/مارس الماضي، من أجل وقف فوري للأعمال العدائية في جميع النزاعات وتركيز طاقاتنا، بطريقة مشتركة، على مكافحة الجائحة الرهيبة التي تفتك بالبشرية.

وأخيرا، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) صمويل **مونكادا**

السفير والممثل الدائم

لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة 3 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

الشكل الأول

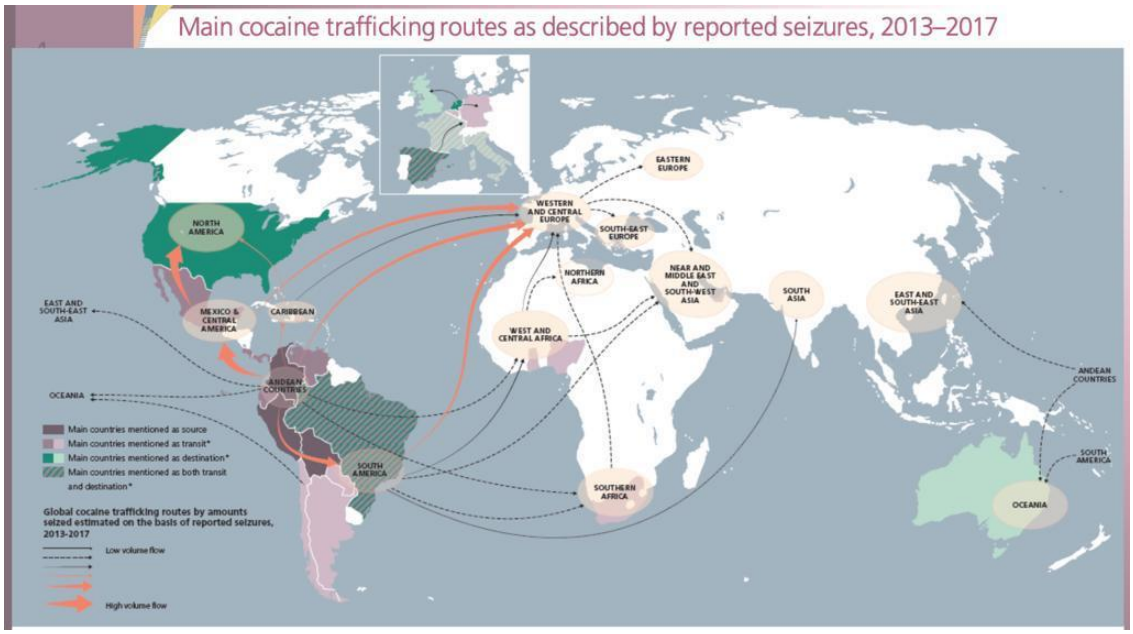

المصدر: التقرير العالمي عن المخدرات لعام 2019، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[16].

(16) https://wdr.unodc.org/wdr2019/.

الشكل الثاني

(U) Figure 4. Cocaine Movement North from South America in 2016.

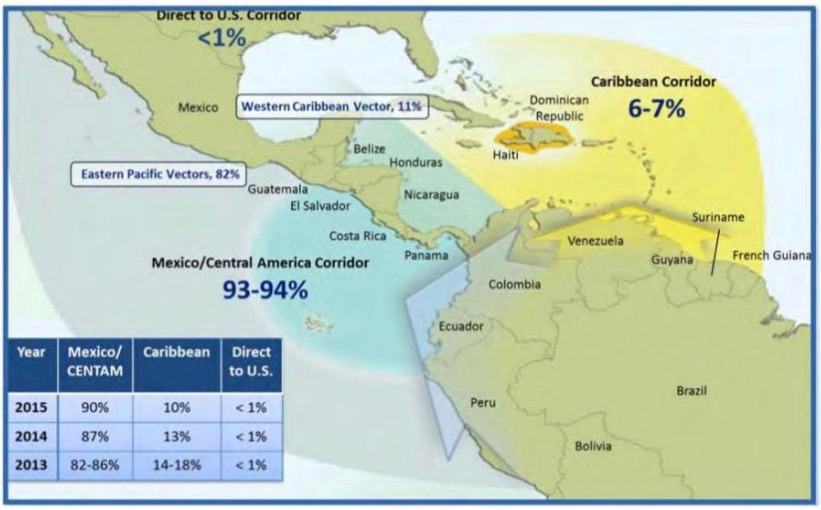

Year	Mexico/ CENTAM	Caribbean	Direct to U.S.
2015	90%	10%	< 1%
2014	87%	13%	< 1%
2013	82-86%	14-18%	< 1%

Source: U.S. Government Database of Drug Movement and Seizure Events

المصدر: إدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر 2017[(17)].

(17) https://www.dea.gov/sites/default/files/2018-07/DIR-040-17_2017-NDTA.pdf.

الشكل الثالث

تموقع السـفن الحربية في إطار عملية مكافحة المخدرات التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 1 نيسان/أبريل 2020، وفقا لما ذكرته وزارة الدفاع التابعة لها[18].

(18) https://twitter.com/EsperDoD/status/1245478372546883587?s=20.